

Theory of government in Arabic grammatical thinking “Sibawayh as an example

طالبة الدكتوراه مريم علواني.

مؤسسة الانتماء: جامعة طاهري محمد، بشار.

مخبر الانتماء: مخبر الدراسات الصحراوية.

Email :allouani.meryem@univ-bechar.dz

الأستاذ المشرف: الدكتور مصطفى عسوق.

مؤسسة الانتماء: جامعة طاهري محمد، بشار.

مخبر الانتماء: مخبر الدراسات الصحراوية.

Email : mostafaassouk@gmail.com

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٤/٠٢/١١ تاريخ القبول: ٢٠٢٤/٠٥/٢٦ النشر: ٢٠٢٤/٠٧/١٨

ملخص:

ما العامل النحوي؟ و ما أبعاده في التفكير النحوي؟ وهل هو قدسم النشأة أو حديثها؟ للإجابة على هذه الإشكالية كان لابد من تحديد أهمية هذا البحث نحو: التعريف بنظرية العامل، و إسهاماتها في بناء النحو العربي، كذلك تحديد الهدف من هذا البحث: فهو يخدم أطروحتي الموسومة "التعليل النحوي عند العرب، سيوييه أنموذجا"، و لذلك وجب عليّ أن أبحث في هذا الدّرب، و لتحصيل هذه المعلومات انتهجت المنهجية التالية: إذ استهللت البحث بتقدم، لأتبعه بتعريف النحو، ثمّ مفهوم العامل (من تعريفات لغوية و اصطلاحية، و آراء في جذور هذه النظرية، و بنائها النظري و أنواعها، لتحدّث بعد ذلك عن النظرية بين القبول بين النحاة و رفضهم لها) و في الختام نحل هذه النظرية من كتاب سيوييه بإعطاء نماذج عن قيمة العامل عند سيوييه وموقفه منه، مستعملين في ذلك الكتب العربية كأدوات ووسائل لترقية هذا البحث و تزخيمه بالشروح و الآراء وغيرها، لنخلص في الأخير إلى أهمية العامل وعلاقاته في إقامة سرح البناء النحوي.

الكلمات المفتاحية:

عامل - عامل قياسي - عامل سماعي - عامل لفظي - فاعل .

Summary:

What is the grammatical factor? In order to answer this problem, it was necessary to determine the importance of this research towards: the definition of the factor theory, and its contributions to the construction of Arabic grammar, as well as defining the goal of this research: it serves my thesis tagged “grammatical reasoning among the Arabs, Sibawayh as a

model”, and therefore I had to I am researching this path, and in order to obtain this information, I followed the following methodology: I started the research with a presentation, to follow it with a definition of grammar, then the concept of factor (from linguistic and idiomatic definitions, and opinions on the roots of this theory, its theoretical structure ...) and in conclusion we refer to this theory from Sibawayh’s book by giving examples of the value of the factor according to Sibawayh and his position on it, using Arabic books as tools and means to promote this research, to conclude in the end the importance of the factor And its relations in the establishment of Sarh grammatical construction.

key words:

worker – standard factor - acoustic factor- verbal operator – subject.

*المؤلف المرسل: مريم علواني.

المقدمة:

مما لا ريب فيه أن العرب كانت تنطق كلامها سليقة إلى أن دخل الأعاجم و غير العرب الإسلام، ليظهر النحو العربي الذي يعدّ أقدم درس لساني عربي، فمنه نخلت الأمة العربية موضوعات بحثها، و قد جاء النحو لضبط الكلام العربي و صون اللسان و حمايته من الزلل و الخطأ و العجمة و اللحن، و من أهمّ الموضوعات التي عالجها النحو العربي: قضية العامل النحوي فهي من أبرز قضاياها، و هي الركيزة التي يقوم عليها إذ به علّلت قضايا وخلافات نحوية عدّة، فالعامل كان و ما يزال موضوع جدل النحاة، والعربي فطن البداة بطبعه فهو يؤمن بأن لكل سبب مسبب و بأن وراء كلّ حادث محدث فهو لا يأخذ الأحكام النحوية كمسلّمات، فمذ أن بدأ التعقيد النحوي كان لابد من وجود تعليقات لهذه التعقيدات و كان التعليل بالعوامل برهانا قائما، فنجد بحث في سبب رفع الفاعل؟ وسبب نصب المفعول؟ و غيرها من الموضوعات التي بحث في أسبابها و مسبباتها، إلى أن جاءت طائفة من النحويين ضربوا بالعامل عرض الحائط وأنكروه إنكارا شديدا حتى جعلوه سببا من أسباب صعوبة النحو، وفي هذا القبول و الرّد آراء كثيرة سنأتي على بسطها، فما العامل النحوي؟ و ما أبعاده في التفكير النحوي؟ وهل هو قسم النشأة أو حديثها ؟ للإجابة على هذه الإشكالية كان لابد من اتباع المنهجية المتمثلة في: تعريف النحو لغة واصطلاحا، مفهوم العامل(العامل لغة واصطلاحا - جذور نظرية العامل "رأي المجموعة الأولى ورأي المجموعة الثانية"- ثم البناء النظري لهذه النظرية - فأنواع العوامل - و نظرية العامل بين القبول والرفض) ثم نماذج العامل في الكتاب عند سيبويه. مع استعمال وسائل وأدوات مساعدة في البحث نحو: الرجوع للكتب النحوية والعربية لشحذ الرصيد العلمي في هذا البحث وبسط معلوماته.

فالنحو لغة:

القصّد (الفراهيدي، د.ت، صفحة ٣٠٢)، وانتحيت إذا قصدت الشيء، و أنحى عليه: إذا انكبّ الشيء عليه ومال واتجه نحوه (دريد، ١٣٤٥هـ . ١٩٢٦م، صفحة ٥٩)، ومن كلّ شيء ناحيته: جانبه (الأزهري، د.ت، صفحة ٢٥٢)، ونحوت نحوه، ولذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد الكلام وأصوله فينكلم صناعة وتلقينا على حسب ما كانت العرب تتكلّم به سليقة وبداهة (فارس، معجم مقاييس اللغة ، ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م ، صفحة ٤٠٣)، والنحو الطريق والسبيل (فارس، مجمل اللغة ، ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م ، صفحة ٨٥٩)، و النحو: علم يدرس موقع الكلمة وتركيب مجموعها مع بعضها البعض داخل الجملة الواحدة و العلاقات النحوية بينها لتشكّل نسيجا ونسقا كلاميا متزنا ومتجانسا، كما نعرف به حال آخر الكلمات إعرابا وبناءا (عمر، ١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م، صفحة ٢١٨٠).

فالنحو: فالنون و الحاء والواو أصل ثلاثي بمعنى القصّد والجهة والناحية والاعتماد على الجانب، و النحو: المثل. ومنه جاء، و الانتحاء والاختداء و منه سمي ذلك العلم من علوم العربية.

أما النحو اصطلاحا:

فحدّه ابن جني وعرفه بأثّه: (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، ليعرب من ليس عربيا عن لسانه ويصيرّه فصيحاً ويقتدي بالعربي في ذلك، فينطق بما وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ إليها) (جني، ١٩٧٨م، صفحة ٣٤)، فالنحو عنده أن تتّبع سبيل أصل الكلام، وقد فُطِر النحو لغير العربي أكثر منه للعربي لأن غير العربي يلقّن أصول اللّغة العربية وكذلك النّحو وأحكامه وقواعده وقوانينه، أمّا العربي فجل على العربيّة وهو يتكلّمها فصيحاً عن سليقة، كما يعرف بأثّه: (علم بقواعد وأحكام يعرف بها حال التراكيب العربيّة إعراباً و بناءً وغيرهما) (المنّاوي، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م، صفحة ٣٢٢) والنحو قديماً كان يسمى بـ "علم العربيّة"، والمتّبع لمشهد الدّرس اللساني العربي بتصوّره العام يلحظ أنّه مقسّم على ثلاث فرق من الباحثين و المهتمّين:

أولاً: فرقة أخذت النّحو العربي القديم على حاله، دراسة وشرحاً وبحثاً جملة وتفصيلاً ودعت إلى المحافظة على الموروث و رفض كل ما يقدّمه الدّرس اللّساني الحديث.

ثانياً: فرقة دعاة التيسير و التفتّح و الترحيب بكل ما هو جديد و أوّل وأهمّ ما مسّ من هذا الترحيب في النّحو العربي: نظرية العامل.

ثالثاً: فرقة قامت على قاعدة الربط بين جهود العلماء العرب القدّامى في دراسة النّحو العربي والنّظريات اللّغوية الحديثة، و التوسط بين الفرقتين و دراسة مواضع ترابط و التقاء التراث اللّغوي القديم و البحث اللّغوي الحديث.

و لعلّ أهم نموذج يذكر ضمن السياق: نظرية العامل.

مفهوم العامل:

العامل لغة:

العامل: مفرد العوامل.

والعامل: دائم العمل، والفاعل أعمّ منه وهو يشملّه. (الجرجاني ع.، العوامل المائة النّحوية في أصول علم العربيّة، د. ت، صفحة ٧٣)

(قال الله عزّ وجلّ في آيات الصدقات و العاملين عليها، هم السّعاة الذين يأخذون الصدقات من أصحابها: أي الذين بلغت أموالهم نصاب الزّكاة ووفت الحول و توافرت بها شروط استخراجها، أمّا واحده فهو: عامل و ساع، وفي الحديث: ما تركت بعد نفقة عيالي و مؤونة عاملي صدقة، أراد بعياله زوجاته الطاهرات الخيّرات، و يعامله الخليفة بعده، و إنّما خصّ أزواجه لأنّهن أمّهات المؤمنين، ولا يجوز للرجل أن ينكح أمّه لذلك جرت لهنّ التّفقة فإنّهن كالمعتدات، والعامل: هو الذي يشرف على أمور وليّه أو سيّده في ماله وأملكه و سائر أعماله، ومنه قيل للذي يجمع الزّكاة من أصحابها لإعطائها لمستحقّيها: عامل، والعمل: المهنة والحرفة والفعل، و الجمع أعمال، عمل عملاً، وأعمله غيره و استعمله، و اعتَمَلَ الرَّجُلُ، عمل العمل بنفسه، والقائمون على العمل عمّال وعاملون وعاملين.

وقيل: العمل لغير ذات الشّخص، ألا ترى أنّه يعمل إن لم يجد من يتكل عليه؟ والعمل لغيره، و الاعتمال للشّخص نفسه؛ قال الأزهري: هذا كما يقال احتدم إذا خدم نفسه بنفسه؛ و اقترأ إذا ألقى السلام على ذاته، و العامل في العربيّة: ما عمل عملاً ما؛ فرفع أو نصب أو جرّ كالفعل و النّاصب و الجازم وحروف الجر والأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً و أسماء الفعل والابتداء وغيرها، و قد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعاً من الإعراب و عمّل فلان على القوم: أمّّر، و صار راعياً لشؤنهم وأعمالهم وهو الرّئيس أو الأمير، والعوامل من البقر تحرث وتدوس الأرض لاستصلاحها وتهيئتها للبذر والزرع أو للغرس، ومفردّها: عاملة و هي التي يُسْتَقَى عليها و يُحْرَث و تستعمل). (منظور، د. ت، صفحة من ٤٧٤ إلى ٤٧٨)

(وتقول: أعطى العامل عمّالته ووفه حقّه ومستحقّه أي: جعلته، و فلان ابن عمل: إذا كان قوياً قادراً على القيام بذلك العمل على أتمّ وجه، و يقال للذين يمتحنون البناء الطين بأنفسهم وبأيديهم ونحوه: العملة، وإنه جليد حسن العملة جودة وإتقاناً وتفانياً، و يقال: من الذي عمل عليك؟ وهو سؤال يطرح إذا أردت معرفة القائد أو المسؤول، والرجل يعمل لنفسه إذا قضى شؤونه وأعماله بنفسه ويستعمل غيره: إذا استخدم من ينوب عنه في أموره وأعماله، ونصب عاملاً و الرجل يعمل لنفسه و يستعمل غيره، وهو ما ذكرته آنفاً، و يعمل رأيه، و يعمل في حاجات المسلمين أي يخدم غيره من المسلمين ويجهّد في ذلك). (الزحشري، ١٤١٩هـ . ١٩٩١م، صفحة ٦٧٩، ٦٧٨)

(و العمل: المهنة و الصنعة والحرفة والفعل، والجمع: أعمال، عمل، كلعب و أعمله واستعمله غيره كاستخدمه، واعتمل: عمل بنفسه احتدم وخدم نفسه؛ إذا قام على شؤونه ولم يعمل عليها أحدا، وأعمل رأيي و آلت؛ إذا قام بالاجتهاد في رأيه وكذا توظيفه عقله وآلته في أمر ما، و استعمله: عمل به وقام باستعمال الشيء في أمر ما، ومزج بينهما، ورجل عمل، ومثله كنتف وهو القوي الصبور على ذلك العمل الذي قام عليه أو كُلف به: وذو عمل، أو مطبوع عليه، و العملة: العمل، وما عمل، كالعملة و العملة أيضا: هيئة العمل، و باطنة المرء في الشر، و الأجر على العمل، كالعملة، بالضم، و العملة مثنتة، و عمله تعميلا: منحه إياها، و عمل البرق أيضا: دام واستمر، فهو عمل، وعمل الشيء في الشيء: إذا أحدث نوعا من الإعراب، وعملت الناقة بأذنيها: إذا أسرعت في المشي وأردفت الخطى وتابعت، وعمل فلان عليهم، فعل من للمجهول، تعميلا: أمر عليهم وحكمهم، و العوامل: الأرجل والقوائم عامة، والعوامل من البقر: هي التي نستعملها في حرث الأرض وتقليبها لتهيئتها للزراعة وهي الصبورة والقوية من البقر فلا تستعمل الضعيفة في ذلك). (آبادي، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، صفحة ١٠٣٦)

(والعامل مفرد: وجمعه عُمال و عَمَلَة، وهو كل من يعمل بذاته مستعملا يديه في الأعمال والصنائع أو المهن أو الأفعال أو غيرها؛ حين يقوم بها بنفسه ولا يولي عليها من يقوم بها عنه، وهو الوالي والأمير والرئيس والحاكم، و في علم النفس؛ تعني: القوة المؤثرة التي تؤدي إلى غاية ونتيجة ما معروفة (مسعود، ١٩٩٢م، صفحة ٥٣٦)، فحدّ العامل في علم النفس بنحده الأقرب و الأوفى لماهيته وحقيقته في العمل عند النحاة و في علم النحو؛ حيث أنّ العامل في النحو هو تلك القوة المؤثرة المؤدية إلى النتيجة الإعرابية من رفع ونصب وجر وحزم وغيرها؛ وسنأتي على عرض تعريفه اصطلاحا:

العامل اصطلاحا:

عرّفه الرّماني (ت ٣٨٤هـ) بقوله: "عامل الإعراب هو الذي بموجبه يتغير آخر الكلمة على حسبه، فإن كان عامل رفع أثر على معموله بالرفع وإن كان عامل نصب أثر بالنصب وغيرها، وعن طريق المعاقبة لاختلاف المعنى المراد من الملفوظات". (الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، صفحة ٤٧)

وعرفه ابن بابشاذ (ت ٤٦٩هـ) في المقدمة المحسّنة؛ بقوله: "هو ما عمل في غيره شيئا من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو حزم، على حسب اختلاف العوامل وطبيعتها وأنواعها، و إنّما كان كذلك لأنّ العامل لما أثر على المعمول بعمل ما سميّ عاملاً، كما أنّ الفاعل لما أثر على المفعول بأثر سميّ فاعلاً فالعامل والفاعل يعملان فهما يؤثران على ما بعدهما من معمول ومفعول". (بابشاذ، ١٩٧٧م، صفحة ٣٤٤).

ثم عرّفه السّكاكي (ت ٦٢٦هـ) بقوله: "اعلم أن العامل بشقيّهِ اللفظي أو المعنوي؛ فاللفظ سواء أكان اسماً أو فعلاً أو حرفاً، فهو ينقسم أربعة أقسام، والأصل في العمل للأفعال دون الأسماء والحروف، ذلك أنّ المؤثر يلزم أن يكون أقوى من المتأثر، و الفعل أقوى الأنواع من حيث المناسبة لكونه أكثر فائدة وإفادة فهو المؤثر على غيره عادة والمتأثر أحياناً أخرى، لأنّه دال على المصدر و على الزمان أو الوقت "كالماضي والمضارع أو الحاضر والأمر أو المستقبل"، والأسماء والحروف لاتعمل إلّا بتقويتها بالفعل وإسنادها إليه لفظاً ومعنى، فيقدّمون الفعل في باب العمل". (السكاكي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، صفحة ١٦)

ويعرفه الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)؛ بقوله: "العامل ما ألزم أن تكون آخر الكلمة على وجه معين بائن من الإعراب"، ثمّ نجد عبد الرؤوف بن المناوي (ت ١٠٣١هـ) تبع الشريف الجرجاني في حدّ العامل ذاته، فلا نجده حاد عن هذا التعريف ولو نزرا قليلاً (المناوي، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م، صفحة ٢٣٤).

وقد ورد في معجم المصطلحات النحوية؛ أن العامل: "هو الكلمة المنطوقة لفظاً أو المقدّرة ذهنياً وتمتاز بقدرتها على التأثير في غيرها من الكلمات التي تقع بعدها من التّاحيتين الشّكلية و الإعرابية" (اللبدي، معجم المصطلحات النّحوية و الصّرفية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، صفحة ١٦١ و ١٩٥). من خلال التعريفات السابقة نجد العلماء يحتزون في تعريفهم للعامل وذلك أنّهم يقرّون بوجود العامل المعنوي؛ فنجد أنّهم قالوا: "ما أوجب" ولم يقولوا: "لفظ" حتى يشتمل التعريف على "العامل اللفظي" و "العامل المعنوي"؛ كما نجدهم قالوا: "الكلمة الملفوظة" أو "المقدّرة" أو الكلمة عامّة لتشمل أحدهما أو كليهما.

أما المعمول: فهو قرينة العامل وهو لصيق به فهو محور تأثيره ومداره، و يطلق على الفاعل و المفاعيل بكل أنواعها و الأسماء المنصوبة بالتواسخ و أخبارها، و الأفعال المنصوبة بأدوات وحروف مختصة كحروف التّصّب، والأفعال المجزومة بحروف الجزم، وخبر المبتدأ حسب مذهب من يرى : بأنّ المبتدأ رافع له و كذلك المجزورات بالحرف أو بالإضافة و كلّ ما قدّر لرفعه و نصبه أو جرّه أو جزمه عامل محذوف أو نائب عنه. (اللّبيدي، معجم المصطلحات النحوية و الصّرفية، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م، صفحة ١٦١ و ١٩٥)

جدور نظرية العامل:

لاستيفاء معلومات للقضية المراد دراستها لا بد للباحث أن يتساءل عن مصدرها و عن الثقافة التي من المحتمل أن تكون منبعاً أو أصلاً لها.

أما عن نظرية العامل فإنّ الفكر و البحث فيها يمكن تقسيمه حسب مجمل الآراء الواردة فيه:

رأي المجموعة الأولى:

الإعمال في النحو العربي مأخوذ ومقتبس من مصادر وثقافات أخرى، و هي بعيدة أن تكون من صميم الدّرس اللغوي و بهذا تكون هذه النظرية غريبة عن النحو العربي، و إنّما أخذت مبادئها وبعض قواعدها وأهم أركانها وأسقطت على الدّرس اللغوي النحوي العربي.

حيث يعلل أصحاب هذا الطّرح بآراء متفاوتة:

الرأي الأوّل: العامل فلسفي الطّرح يوناني الأصل:

إذ يرى أبو البركات الأنباري: "نظرية العامل قديمة الطّرح و النّحاة يقرّون أنّ الإعراب إنّما يحدث بتأثير من العوامل و كلّ تغيير إعرابي لا يحدث إلّا بعمل العامل وتأثير أحدثه عليه، و هذا من تأثر النّحو بالفلسفة فقد أعطوا العامل النّحوي معظم صفات العامل الفلسفي وصبغوه بثقافة مغايرة ألا وهي الثّقافة اليونانية".

و نستشفّ من هذا القول أمرين:

الأمر الأوّل أقدمية الإعمال وتوغّله في التّراث.

الأمر الثاني: حقيقة أنّ الإعمال ذو أثر فلسفي يوناني في النحو العربي لينتج مزجاً من الثّقافات الأخرى مع الثّقافة العربية.

ويشير مهدي المخزومي في كتابه "في النّحو العربي نقد و توجيه"، لذلك بقوله: (وحشوا كلامهم في اللغة و النّحو بأنواع وطرائق من التنقيب والبحث

الفلسفي، و دخلوا في جدل طويل لينتج عنه الدّرس النّحوي العربي حتّى يكون في الموضوع الذي وضع فيه". (الملخ ح.، ٢٠٠٠م، صفحة ١٤٧)

وللدكتور حتّا ترزي رأي يحاول فيه تأثيل النظرية إلى أصلها اليوناني، فقد رأى: (أنّ العامل استنبط وتفرّع عن العلل النّحوية، ليأخذ منحى جديداً بعد

ذلك فيُنظَرُ له، و قد أدّت العلة إلى استحداث العامل بصفته النظرية وعلى أنّها سبب لوقوع الحركات الإعرابية على مستوى الكلمات ومواقعها

التركيبية من الجملة)، وقد قال في ذلك: "وتشعّب عن فلسفة العلة نظرية العامل، فافتراض النّحاة أنّ لكل حالة إعرابية لابد من وجود عامل أدّى إليها

وكان سبباً فيها"، وبذلك نخلص إلى أنّ العلة النّحوية لازمت وجود النّحو، فكلّ قاعدة نحويّة لابد لها من علة، وكذلك العامل وليد العلل النّحوية فكما

أشرنا سابقاً: (أنّ العرب بحثت في سبب رفع الفاعل؟ وسبب نصب المفعول؟ وكذا سبب جزم الفعل المجزوم وسبب جرّ الاسم المجزوم وغيرها كثير، ثمّ

التمسوا لذلك عللاً ومن بين تعليلاتهم وجود نظرية العامل، فمن طبيعة العامل التّقدّم على معموله أصالة، كما أنّ من طبيعة العلة التّقدّم على معلولها

أصالة، وبحثوا في الحالات الإعرابية و أسبابها ومسبباتها، وتأثروا بعلم الكلام، فلا حدث إلّا بمحدث، و لا أثر إلّا بمؤثّر وهو رأي المعتزلة كذلك). (الملخ

ح.، ٢٠٠٠م، صفحة ١٤٧)

ولعلّ أدقّ رأي هو ما ذهب إليه "الدكتور محمد عيد" و هو يحاول غريبة الآراء و رصد الأصول الفلسفية للإعمال، (فلقد انتهى إلى أنّ فكرة العامل

مأخوذة عن منطق أرسطو، وعلى وجه التّحديد من المقولتين التاسعة و العاشرة من مقولاته العشر - مقولة الفعل و مقولة الانفعال - فبين العامل و

المعمول فعل و انفعال، و هما من أسس ومميزات المنطق الأرسطي)، ونجد أن "أنيس فريحة" نزع للرأي نفسه بقوله: (ونظرية العامل أسمى مثال على

تضمين الفلسفة و المنطق في دراسة اللّغة، أما في فلسفة العامل و المعمول يظهر بوضوح أثر المقولتين: "الفعل و الانفعال"، فاللّغة العربية معربة أي أنّ

أواخر الكلمات من أسماء وصفات وأفعال تتغيّر بحسب موقعها و تركيبها مع بعضها في الجملة أو بحسب الوظيفة التي تؤدّيها"، (وعلى هذا التّمط من

الرجوع بأصل العامل إلى الفلسفة اليونانية، يورد الأستاذ "عبد المجيد عابدين" في دراسته المقارنة للتحو العربي بالأنحاء السامية الأخرى بأن أرومة العامل تنتهي بالاقتراس والأخذ عن اليونان نحو وفلسفة ومنطقاً). (حمزة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، صفحة ١٤١)

الرأي الثاني: العامل من معطيات نحو السريان:

وقد احتجوا في ذلك بتأثر التحو العربي بالسريانية، فيلزم أن يكون أخذها عنها فكرة العمل ونجد الأستاذ "محمد عيد" ممن ناصروا هذا الطرح . وما ذكرته الأبحاث أن العرب اتصلوا بالمنطق الأرسطي من طريقين: الأول ما جاء به النحاة السريان؛ فيقال: أنهم ترجموا التحو اليوناني، ونقلوا إلى لغتهم كثيراً من الكلمات والمصطلحات، مما يعزى الأخذ التحوي أولاً عن اليونان، ثم يليه الأخذ عن السريان. (حمزة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، صفحة ١٤١)

الرأي الثالث: علاقة العمل بمعطيات علم الكلام و التوحيد:

يقول الأستاذ "عباس حسن في هذا" فقد قر في مذاهب النحاة أن الحركات الإعرابية و ما يتصل بها إنما هي نتيجة لمؤثر أوجدها وأثر فيها، ولا يتصور الذهن وجودها بغيرها، متأثرين في هذا بمقررات العقائد و مجادلات علم الكلام من أن لكل حادث محدثاً و لكل موجود موجد، ولا يصح في التفكير بوجود مخلوق بغير خالق ولا مصنوع بغير صانع)، و حين يتعلق الأمر بإثبات أو نفي التأثير فإن علماء التوحيد اعتبروا اعتقاد التأثير ضرباً من الشرك وكان الجزم في ذلك بأن لا مؤثر حقاً إلا الله . (حمزة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، صفحة ١٤١)

الرأي الرابع: فهو يرى تشعب العمل و مصطلحاته عن الفقه الإسلامي: بحكم أن الفقه كان الثقافة السائدة في صدر الإسلام، يقول "وليد عاطف" في كتابه " نظرية العامل في التحو العربي، عرضاً و نقداً:

"أن التحو العربي قد زرعت بذوره ونما في بيئة عربية محضة حتى استوى على سوقه وأثمر، فقد نشأ التحو العربي لخدمة القرآن الكريم ضبطاً و فهماً" ذلك أن أبا الأسود قد بدأ بوضع قواعد تحفظ اللغة و تضمن سلامتها ثم أخذ ينشر علمه بين تلاميذه، و السبب الأول الذي دفع أبا الأسود إلى وضع هذه القواعد التحوية؛ نجده بعد سماع اللحن في قراءة القرآن)، (الأنصاري، نظرية العامل في التحو العربي عرضاً ونقداً ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، صفحة ١٠١١)

لأن اللحن في قراءة القرآن يوقع الفرد في الخطأ و التحريف في أحكام الشرع و الفقه الإسلامي، وكذا الزيغ عن المقاصد الدينية والدنيوية؛ وفي هذا يقول: "عبد الرزاحي" وهو يبحث مصادر الاستقاء للتحو العربي ، فلقد وجد أن التحو متأثر بعلم الفقه الإسلامي و بعلم الكلام و أن النحاة لم يكونوا بعيدين عن مجال الفقه، بل قد كانت لهم انتماءات فقهية و اختيارات خاصة فيه، فسيبويه كان متأثراً بالفقه الحنفي و ابن فارس استعمل مصطلح فقه اللغة و لم يكن معتبلاً في ذلك؛ بل كان مرتباً ومدبراً وباحثاً مجتهداً في اصطلاحه له، و قد ثبت واستقر الاتجاه الفقهي للنحاة في تداولهم مصطلحات فقهية كثيرة)، وعلى هذا الرأي نجد أن فقهاء كثيرون كانوا محسوبين على النحاة ، فأبو الأسود الدؤلي؛ أول من يشار إليه، فنجدته مشتغلاً بالتحو و قاضياً لعلي بن أبي طالب بالبصرة لما يقتضيه القضاء من علم الفقه و استعمال لأحكامه)، أما عن أشكال التأثير هو أن التحو قد استقى مصطلحاته الفقهية ووظفها بعد أن منحها دلالات خاصة بعلم التحو، لكن الحجّة على استلهاً نظرية العامل من الفقه تبقى قيد البحث والجدل ذلك أن دليل أخذ المصطلحات الفقهية و الاستقاء منها ليس دليلاً على أخذ نظرية العامل أو شيء منها . (حمزة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، صفحة ١٤٤)

رأي المجموعة الثانية:

وهو الاتجاه الذي يرى أن العمل وارد من واقع الدرس اللغوي وطبيعته، متفرع عنه، وغير متأثر بروافد أجنبية عن صميم اللغة، و النحاة هنا مبدعون غير مقلدين، لأن التحو العربي يمتاز بخصوصية عن غيره من التحو، و كذلك السبب و الدافع الرئيس من قيام التحو فهو متميز؛ ألا وهو خدمة القرآن و صونه والحفاظ عليه.

ضف إلى ذلك (أن يعتبر بعض الدارسين نظرية العامل برهان على أصالة التحو العربي كله، يقول الدكتور "فتحي الدجني": "مما لا يدع مجالاً للريب أن التحو العربي لم يأخذ عن غيره من اللغات، ولم يتأثر بفلسفات الشعوب الأخرى، و ذلك لوجود العامل، فالعامل لا وجود له في اللغات الأخرى، والعربية وحدها التي تنفرد بهذه النظرية) (حمزة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، صفحة ١٤٧).

البناء النظري لنظرية العامل:

تُبْنَى نظرية العامل على ثلاث مقدمات أولية أساسية في النحو العربي:

المقدمة الأولى: أقسام الكلمة فهي إما اسم "كمرتم ومحمد وشجر وكرسی وأسد و الجزائر وغيرها" أو فعل "ككتب ويكتب واكتب" أو حرف "كمن ولم لن".

المقدمة الثانية: أنواع الكلمات من حيث تركيبها وحركة أواخرها؛ سواء أكانت مبنية أو معربة.

المقدمة الثالثة: طبيعة الحركات في أواخر الكلمات والأصل فيها ضمة أو فتحة أو كسرة أو سكون. (الملخ ح.، ٢٠٠٠م، صفحة ١٤٦).

أنواع العوامل:

اجتهد النحاة في تقسيم العوامل، فنجد أنَّ أبا البركات الأنباري كان يرى أنَّ العوامل ثلاثة:

(١) عامل لفظي. (السامرائي، ١٣٩٥ هـ. ١٩٧٥ م، صفحة ٢٥٩)

(٢) عامل معنوي. (السامرائي، ١٣٩٥ هـ. ١٩٧٥ م، صفحة ٢٥٩)

(٣) عامل بواسطة وهو على قسمين:

(أ) عامل لفظي بواسطة.

(ب) عامل معنوي بواسطة. (السامرائي، ١٣٩٥ هـ. ١٩٧٥ م، صفحة ٢٥٩)

(١) أمَّا العامل اللفظي:

فهو ما ذكر في الجملة أظاهر أو مقدر كان وذلك كالأفعال و هي أقوى العوامل وحروف النصب والجزم والجرّ وأدوات الشرط والحروف المشبهة بالفعل وغيرها (السامرائي، ١٣٩٥ هـ. ١٩٧٥ م، صفحة ٢٥٩)؛ والعوامل اللفظية ظاهرة غير مقدّرة وهي ثلاثة أنواع: الفعل، والاسم، والحرف. (الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً ونقدًا، ١٤٣٥ هـ. ٢٠١٤ م، صفحة ٥٣)

وقد أحصاها النحاة و قسموها إلى:

(أ) عوامل سماعية:

وهو (ما يصلح أن يقال فيه: هذا يعمل كذا أي هذا جرّ وذاك نصب والآخر جزم، ونحوه)، (الرجاني ع.، ٢٠٠٤ م، صفحة ١٢٢) ونجد المناوي يأتي بالتعريف ذاته و هذا حذو الرجاني في حده للعوامل، (المناوي، ١٤١٠ هـ. ١٩٩٠ م، صفحة ٢٣٤) كما تُعرّف أمّا: "ما تعرف وتسمع عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها كحروف الجرّ، و الحروف المشبهة بالفعل مثلا، فإنّ "من" و"في" و أخواتهما تجرّان الاسم لكن وجب علينا أن لا أن نتجاوزهما فنقيس عليهما غيرهما". (الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً و نقداً، ١٤٣٥ هـ. ٢٠١٤ م، صفحة ٥٣)

و العوامل اللفظية السماعية تسعون واحد عاملا، تحت ثلاثة عشر نوعا: (الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضاً و نقداً، ١٤٣٥ هـ.

٢٠١٤ م، صفحة ٥٤)

* النوع الأول: حروف تجرّ الاسم وهي [١٧] حرفا؛ وهي: الباء، واللام، من، إلى، حتّى، على، عن، في، الكاف، مذ و منذ، ربّ، الواو، التاء، حاشا، خلا، عدا؛ ولكل منها معان ولا أريد التفصيل فيها؛ ذلك أنّ كتب النحو تجود بها و بمعانيها. (التجّار، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م، صفحة ٥)

* النوع الثاني: الحروف المشبهة بالفعل (إنّ، أنّ، لكن، ليت، لعلّ). (التجّار، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م، صفحة ٥)

* النوع الثالث: الأفعال الناقصة (كان و أخواتها). (التجّار، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م، صفحة ٥)

* النوع الرابع: "ما" و "لا" المشبّهتان ب"ليس". (التجّار، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م، صفحة ٦)

* النوع الخامس: حروف تنصب الاسم فقط. (التجّار، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م، صفحة ٦)

* النوع السادس: حروف تنصب الفعل المضارع. (التجّار، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م، صفحة ٦)

* النوع السابع: حروف تجزم الفعل المضارع. (التجّار، ١٤٢٨ هـ. ٢٠٠٧ م، صفحة ٦)

*التنوع الثامن: أسماء تجزم الفعل المضارع. (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ٦)

*التنوع التاسع: أسماء تنصب الأسماء التكررات على التمييز. (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ٧)

*التنوع العاشر: أسماء الأفعال. (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ٧)

*التنوع الحادي عشر: أفعال المقاربة. (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ٧)

*التنوع الثاني عشر: أفعال المدح والذم. (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ٨)

*التنوع الثالث عشر: أفعال القلوب. (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ٨)

(ب)عوامل قياسية:

(هو العامل الذي يكون مشهوراً على ألسنة العرب متداولاً ومعروفاً يأتي به الكلام ظاهراً كالعامل الذي يكون فاعله مرفوعاً، ومفعوله منصوباً، والمضاف يكون معموله مجروراً، مثل قوله تعالى: "و نادى أصحاب الجنة أصحاب النار" فالعامل القوي هو الفعل "نادى" رفع اسماً هو الفاعل "أصحاب" بضم الآخر، ونصب مفعولاً به هو "أصحاب" بفتح الآخر وكلمة "أصحاب" في الموضعين "عامل" هو مضاف "الجنة" مضاف إليه مجرور بالكسرة وكذلك كلمة "النار" مجرورة بالكسرة) (بابتي، ١٠١٣هـ. ١٩٩٢م، صفحة ٢٦٢)، فالقياسية: (ماقيس عليها غيرها)، (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٨٥)؛ ونذكر أنّها سبعة أنواع:

*النوع الأول: الفعل على الإطلاق. (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٩)

*التنوع الثاني: اسم لفاعل. (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٩)

*التنوع الثالث: اسم المفعول. (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٩)

*التنوع الرابع: الصفة المشبهة. (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٩)

*التنوع الخامس: المصدر. (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٩)

*التنوع السادس: كلّ اسم أُضيف إلى اسم آخر. (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٩)

*التنوع السابع: الاسم التام. (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٩)

(٢) العوامل المعنوية:

(ما تعرف بالقلب. ولا يتلفظها اللسان) (الجرجاني ع.، العوامل المائة التحوية في أصول علم العربية، د. ت، صفحة ٨٤)، أو هو: "ما لم يكن ملفوظاً في الكلام لكنه يدرك بالحنان و ذلك: كالابتداء الذي نسب إليه رفع المبتدأ" (اللّبيدي، معجم المصطلحات التحوية و الصرفية، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م) ونذكر منها:

*العامل في المبتدأ والخبر (عامل الابتداء). (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ١٥)

*العامل في الفعل المضارع (التجّزّد). (التجّار، ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م، صفحة ١٥)

هو رأي أهل البصرة وقد زاد عليها أهل الكوفة وغيرهم من التحويين عوامل معنوية أخراة؛ نذكر منها:

*معنى الإخبار (ما قر في نفس المتكلم من معنى الإخبار) و رُفع هذا الرأي وأُضجّد بأنّ: هذا المعنى لو كان عاملاً، لما جاز أن ينتصب الاسم بدخول عامل عليه. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١١، ١٢)

*قيام الفعل المضارع مقام الاسم: يرتفع الفعل المضارع بالعامل المعنوي؛ وذلك إذا كان الاسم في موضع رفع أو نصب أو خفض. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١١، ١٢)

*الإهمال: عامل معنوي رافع للفعل المضارع (وهو عدم تأثر الفعل المضارع بالعوامل). (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١١، ١٢)

*المضارعة: عامل معنوي رافع للفعل المضارع. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١١، ١٢)

*سبب الإعراب: عامل معنوي رافع للفعل المضارع. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١١، ١٢)

- *الخلافاً: عامل معنوي يعمل النصب. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١٢، ١١)
- *التبعية: عامل معنوي يعمل في النعت والتوكيد وعطف البيان. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١٢، ١١)
- *المجاورة: عامل معنوي يعمل في باب النعت والتوكيد وعطف النسق، وفي جزم جواب الشرط. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١٢، ١١)
- *الإضافة: وهو عامل معنوي يعمل في المضاف إليه. (الضميدات، ٢٠٠٥م، صفحة ١٢، ١١)

نظرية العامل بين القبول والرفض:

لقد شهدت هذه النظرية جدالاً واسعاً، فهي محل بحث قائم وانقسم البحث فيها على ثلاثة أقسام :
 أولاً مناصرو نظرية العامل؛ ويمثل هذا الاتجاه نخبة المدرستين - نخبة البصرة والكوفة -
 ثانياً الثائرون على هذه النظرية والمنكرون لها؛ ونجد أغلبهم من نخبة المدرسة البغدادية والأندلسية.
 ثالثاً بين الرفض والقبول ونجد آراءهم مستوحاة من القسمين الأول والثاني.

أولاً المدرسة البصرية :

● الخليل بن أحمد الفراهيدي ونظرية العامل :

المطلع على كتاب سيبويه يدرك أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٥هـ) هو الذي ثبت وأرسى قواعد وأصول نظرية العامل ومدّ فروعهما وأحكمها إحكاماً، فلملم شتاها وعقد فكرتها وأطلقها، فمذهب في ذلك أنّه لا بدّ مع كلّ رفع لكلمة أو نصب أو خفض أو جزم من عامل يعمل في الأسماء والأفعال المعربة ومثلها الأسماء المبنية، كما أنّه صاحب فكرة الإلغاء والإعمال في العوامل في باب إنّ ظنّ وأخواتها وغيرها من الأبواب، وهو الذي فتح مباحث حروف الجرّ الزائدة التي تعمل عملاً لفظياً فيما بعدها، وهو صاحب فكرة تأويل المضارع المنصوب بأن مضمرة أو ظاهرة و إعرابه حسب مواقعه من العوامل، والعوامل عنده تعمل ظاهرة ومحدوفة، فنجد أنّ هذه النظرية لانت له ليكيفها حسب فكره الدامغ ولا يكون في ذلك حظ لغيره من النخبة من بعده. (ضيف، د. ت، صفحة ٣٠، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢)

● سيبويه ونظرية العامل :

اشتهر بلقبه سيبويه (ت ١٨٠هـ) وهو لقب أعجمي يدلّ على أصله الفارسي واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر تتلمذ على يد شيخه الخليل بن أحمد الفراهيدي، ألف كتابه "الكتاب" قرآن النحو، الذي لا تخلو كلّ أبوابه وفصوله التحوية من نظرية العامل وهي الأساس الذي يبنى عليها حديثه في مباحث النحو، وهي واردة الذكر منذ السطور الأولى، في حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية؛ (ضيف، د. ت، صفحة ٥٧، ٦٣، ٦٤، ٦٥) فيقول: "وإنما ذكرت [لك] ثمانية مجار من رفع ونصب وجزّ وجزم وضمّ وفتح وكسر وسكون، لأفرق بين ما يدخله نوع من الأنواع الأربعة، لما يأتّر فيه العامل، وبين ما يبنى عليه الحرف"، (قنبر أ.، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، صفحة ١٣)

فيغلب على سيبويه أنّ يعنى في توضيح الباب الذي يتحدّث عنه بذكر أمثله حتّى يوضّحه، يقول مثلاً في باب التنازع بعد ذكر عنوانه: "و هو قولك ضربت و ضربني زيد، و ضربني وضربت زيدا فتسند الاسم إلى الفعل الذي يليه فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما في المعنى فقد يعلم أنّ الأوّل قد وقع عليه الفعل إلّا أنّه لا يتأثر الاسم الواحد بالرفع والنصب في الآن ذاته، و إنّما كان الذي يتبعه مباشرة أولى لقرينه منه ومجاورته إيّاه". (قنبر أ.، د. ت، صفحة ٦٣)

● الأخفش الأوسط و نظرية العامل:

أبو الحسن سعيد بن مسعدة فارسي الأصل (ت ٢١١هـ)، تتلمذ على يد سيبويه وأخذ عنه وهو الذي روى عنه كتابه، و هو الذي فتح أبواب الخلافاً على سيبويه، و هو الذي أعدّ لتنشأ مدرسة الكوفة، وقد كان العامل نهجهم للتعليل مع غيره من التعليلات الأخيرة و مثال ذلك: في إعمال (إنّ) إذا دخلتها (ما) الكافة جوازاً مثل: إنّما زيداً قائماً، ونجد الفراء تابع الأخفش وأيده، كذلك في جواز العطف على معمولي عاملين، مختلفين، مثل: "في البيت محمّد والغرفة محسن" بعطف الغرفة على البيت ومحسن على محمّد. (ضيف، د. ت، صفحة ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨)

كما نجد أنّ سيّويه ذهب إلى العامل في التّعت هو العامل في المنعوت، وذهب الأخفش إلى أنّ العامل في التّعت والمنعوت نفسه إذ يعرب بإعرابه، وذهب سيّويه إلى أنّ المضاف هو عامل الجزّ في المضاف إليه، وقال الأخفش بل العامل فيه الإضافة المعنوية و غيرهم من الخلافات كثير. (ضيف، د. ت، صفحة ١٠٠، ١٠١)

● المبرد ونظرية العامل:

هو محمّد بن يزيد الأزدي إمام نخاة البصرة لعصره، (ت ٢٨٥هـ) أو (ت ٢٨٦هـ)، وله حظّ في العوامل والمعمولات، ونستجلي بعض آرائه المتناثرة في هذا السّياق: أوّلاً رأيه في نصب المستثنى في مثل "قام القوم إلّا أحمدًا" إلى أنّ "إلّا" هي المؤثّرة العاملة فيه بالنصب، وذهب في الرّأي الثّاني إلى: أنّ العامل فعل استثنى المعنى المراد من الكلام كلّه ليخرج بذلك عنه، وكان سيّويه يرى أنّه معمول للفعل السّابق له المتعدّي إليه بواسطة إلّا، وكان يذهب إلى أنّ العامل في التّعت و في عطف البيان وفي التّوكيد هو العامل في متبوع كلّ منها، إذ ينكبّ على تابعه انكبابًا. (ضيف، د. ت، صفحة ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥)

ثانيًا المدرسة الكوفية :

المصطلحات و ما يتّصل بها من العوامل و المعمولات:

كان الخلاف جليًا بين البصرة و الكوفة؛ حيث أنّ أكبر دلالة على أنّ الكوفيين كانوا يقصدون قصداً أن تكون لهم في التّحو مدرسة يستقلّون بها؛ تمييزهم مصطلحات تغاير مصطلحات البصريين إلى آراء خاصّة بهم في بعض العوامل والمعمولات:

المصطلح عند البصريين	نظيره عند الكوفيين
التّقريب	اسم الاشارة "هذا".
الفعل الدّائم	اسم الفاعل.
المكثّي و الكناية	الضمير.
ضمير الشّأن	اسم المجهول.
ضمير الفصل	ضمير العمداد.
المفعول	المفعول به فقط، أمّا بقية المفاعيل فكانوا يسمّونها أشباه المفاعيل.
الظرف	الصّفة و المحلّ.
البدل	الترجمة.
التّمييز	التفسير.
لا النافية للجنس	لا التّبرئة.
الصفة وسيّويه سماها النعت كذلك	النّعت.
حروف التّفني	حروف الجحد.
حروف الزّيادة	حروف الصّلة و الحشو.
المصرف و المنوع من الصّرف	ما يجري وما لا يجري.
لام الابتداء	لام القسم زعما أنّ الجملة جواب لقسم مقدّر.

هذا إضافة إلى اصطلاحات أخراة نحو: اصطلاح الخلاف و هو عامل معنوي، كذلك اصطلاح الصّرف جعله الفراء علّة لنصب المفعول معه و علّة لنصب المضارع بعد واو المعية و فاء السّببية. (ضيف، د. ت، صفحة ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧)

نجد التّحويين الكوفيين على الرغم من خلافهم التّحوي مع البصريين؛ إلّا أنّهم عاملوا العوامل بعناية وتبعوا في ذلك المشيخة من البصرة وما بدّلوا إلّا تبديلا طفيفا يمسّ الاصطلاحات والأحكام لكنّ الثّورة الحقيقية المناهضة تأتي بعد ذلك عند المدارس الأخراة - البغدادية و الأندلسية - وسيكون له حظ من الشّرح فيما يلي.

● الكسائي:

هو علي بن حمزة من أصل فارسي، ولد بالكوفة وتوفي بالري سنة (١٨٩هـ)، أول العوامل عناية خاصة فهي عنده ضرورة نحوية لا مناص للاستغناء عنها ونجده تبع سابقه من أهل البصرة في مسائل العوامل والمعمولات - بيد أنه كوفي المذهب - وقد كثر الالتقاء بينهم في الآراء وأن يتابع الكوفي البصريين و البصري الكوفيين، كأهم جميعا أغصان من شجرة واحدة. (ضيف، د. ت، صفحة ١٧٢ و ١٧٥)

فمثلا: نجد الكسائي يجوّز إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي المضارع والأمر وقد خالف البصريين في إعمالهم التصب فيما بعده على المفعولية وهو بمعنى الماضي، و مثال ذلك كلمة (باسط) في الآية على حكاية الحال الماضية أي يقصد "بسط"، لأهل الكهف من قوله تعالى: "وتحسبهم أيقاظا وهم رقود ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد" * الآية ١٨ من سورة الكهف* وقد وضع الكسائي من هذا قاعدة عامة شاملة، وتبعه وانتهج هذا النهج تلميذه هشام بن معاوية الضرير (ت ٢٠٩هـ)، كما خالفه تلميذه الفراء (ت ٢٠٧هـ) في هذا الرأي. (ضيف، د. ت، صفحة ١٧٨)

● الفراء:

هو يحيى بن زياد بن عبد الله، فارسي الأصل ولد بالكوفة، وتعلم على يد شيخه الكسائي، كان ميالا للاعتزال، توفي سنة (٢٠٧هـ)، ويقال فيه أنه أعطى النحو الكوفي صورته النهائية، فنجده في كثير من الأحيان خالف أستاذه الكسائي وخالف البصريين متفردا برأيه وهذا دليل على نباهته وورعه، فمما خالف به شيخه قضية عدم إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى الماضي، فتبع البصريين إذ قالوا بأن يكون إعمال اسم الفاعل في المفعول به إذا كان بمعنى المضارع والأمر فقط، كما نجد قامة وعلمنا متفتنا في وضع اصطلاحات العوامل والمعمولات فهو من أطلق اصطلاح الخلاف والعماد وحروف الحشو واسم الجحد وغيرها من الاصطلاحات التي عدّها في كتبه، كما نجد الفراء يردّد النظر في العوامل و المعمولات التي فرضها البصريون على النحو وقواعده، وتحول ذلك إلى سباق وبينهم، فأحيانا يلتقي بهم، فنجده في مسألة رفع المضارع قال بتجرّده من العوامل فذهب في هذا لرأي الأخفش البصري، وكان يذهب إلى أن "كان" يأتي بعدها فاعل مرفوع و حال منصوب، وقد سمي اسمها شبه فاعل وخبرها شبه حال، وقد يقول إنّ الخير نصب بخلّوه من العامل. (ضيف، د. ت، صفحة ١٩٢ و ٢٠٥، ٢٠٦)

● هشام بن معاوية الضرير:

توفي سنة (٢٠٩هـ) هو أبنة تلاميذ الكسائي بعد الفراء، كان يتصدّر مجالس العلم وحلق التدريس و الإملاء كما كان يؤدّب بعض أبناء الأثرياء وذوي الجاه والسّلطان، كما ألّف ثلاثة كتب في النحو وهي: الحدود والمختصر و القياس، ففي قضية الإعمال نجد اتفاق وشيخه - الكسائي - في إعمال اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي في المفعول به نحو "محمّد ناظم قصيدته أمس"، وذهب إلى أن العامل المؤثّر في المفعول به هو الفاعل، مثل: "قرأت الكتاب" عامل التصب في الكتاب هو التاء، وزعم في مثل: "ظننت توفيقا جالسا" أنّ التاء نصبت توفيقا، أما "جالسا" فنصبها الظن. (ضيف، د. ت، صفحة ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠)

ثالثا) المدرسة البغدادية:

انتحى النحويون في القرن الرابع الهجري نمجا جديدا في دراساتهم النحوية يقوم على الأخذ و الزد بين المدرستين البصرية والكوفية والتّرجيح بينهما أو الخروج برأي جديد مغاير قد يكون داعما لإحدى المدرستين أو كليهما، وقد يكون مناهضا لهما إلى أن يصل إلى الرأي الثالث وهو يمثل مذهب هذه المدرسة - البغدادية - كما أننا نجد نخاة هذه المدرسة هم إمّا تلاميذ لشيخو المدرسة البصرية أو عن شيخو المدرسة الكوفية، وهذا ما أدّى ببعض الباحثين المعاصرين أن ينفي وجود هذه المدرسة. (ضيف، د. ت، صفحة ٢٤٥)

● ابن كيسان:

هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (توفي ٢٩٩هـ)، يعدّ أول أئمة المدرسة البغدادية، اتقن مذهبي البصريين والكوفيين في النحو، فنجده ذهب مذهب البرّد في أنّ العامل في التّعت والتّأكيد وعطف البيان هو العامل في التّبوع ليلحق به جملة وتفصيلا، وكان الخليل وسيبويه والأخفش يذهبون إلى أنّ العامل فيها جميعا هو التّبعية. (ضيف، د. ت، صفحة ٢٤٩)

● ابن جني:

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (توفي سنة ٣٩٢هـ)، نجده عرض لعامل الإعراب في الكلم بقوله: (المتكلم هو العامل الحقيقي في إعراب الكلم). (ضعيف، د. ت، صفحة ٢٦٨)

كما نجده ينسب نفسه للبصريين بقوله: "أصحابنا"، ثم نراه يأخذ بالتزعة البصرية تارة؛ نحو:

"العامل في باب التنازع هو الفعل" الثاني، ونراه يأخذ بالرأي الكوفي تارة أخرى ومن ذلك:

"إعمال إن التافية عمل ليس" متابعا في ذلك أستاذه أبا علي الفارسي و الكوفيين. (ضعيف، د. ت، صفحة ٢٦٩، ٢٧٠)

ولا أريد الإطناب في الحديث، لكنني عرضت العوامل والنحاة عرضا موجزا لأنتقل بعد ذلك إلى المدرسة الأندلسية كفيلة ابن مضاء التحوي صاحب فكرة إلغاء العامل.

رابعاً) المدرسة الأندلسية:

نشأت طبقة كبيرة من المؤدبين الذين كانوا يعلمون الشباب في قرطبة وغيرها من الحواضر الأندلسية مبادئ العربية عن طريق مدارس النصوص والأشعار بغرض الحفاظ على القرآن الكريم وسلامة لغته؛ نحو: عثمان الموروي (ت ٩٨هـ)، لكن المؤدبين كانوا يعانون من استصعاب تلقين تلاميذهم العوامل وما شابهها لأنهم لم يتوارثوها بل كانت دخيلة على أفئدتهم وعقولهم، فلم يتقبلوها وكانت الصناعة فيها متكلفة. (ضعيف، د. ت، صفحة ٢٨٨، ٢٨٩)

فحري بنا أن نخص علما نحويا من هذه المدرسة ألا وهو:

● ابن مضاء:

هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء بن عمير اللخمي القرطبي أبو العباس عالم بالعربية، ولي القضاء بفاس و بجاية ثم بمراكش، توفي بإشبيلية (سنة ٥٩٥هـ) وله كتاب "الرد على التحاة" الذي يحمل بين ثناياه نزعة ظاهرية، فهو تائر على المشرق كله وليس على نحوه فقط، واللغة عند الظاهرية توقيفية من عند الله فهم لا يعترفون بالتأويل وينكروه إنكارا قاطعا، وهجوم ابن مضاء على نظرية العامل التحوي ودعوته إلى إلغائها كان بوحى من مذهبه الفقهي الظاهري. (شلال، ٢٠١٤م. ١٤٣٥هـ، صفحة ٤٦، ٤٧)

*دعوة ابن مضاء في كتابه الرد على النحاة إلى إلغاء نظرية العامل:

نجد ابن مضاء يقول في مطلع كتابه: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، و أنه على ما أجمعوا على الخطأ فيه".

(القرطبي، ١٣٦٦هـ. ١٩٤٧م)

فمن ذلك ادعاءهم أن التصبب و الجرّ والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي كالفعل عامة وبعامل معنوي كعامل الابتداء، فهو من خلال قوله يلغي العوامل عامة سواء أكانت لفظية أم معنوية. (القرطبي، ١٣٦٦هـ. ١٩٤٧م، صفحة ٨٥)

كما نجده يعلّق على قول سيبويه في العوامل بقوله: فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب و التأثير ، وذلك بين الفساد، ليأتي برأي مذهب أهل التوحيد والمعتزلة وعلى رأسهم ابن جني الذي قال: " أن العامل هو المتكلم نفسه" ليعلق قائلا: "أما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلا وشرعا، ليسوق مثلا: " واشترط فيه أن الفاعل يجب أن يكون موجودا حينما يفعل فعله، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه، فلا يُنصب أحمد بعد إن في قولنا: (إن أحدا) إلا بعد عدم (إن) ثم يأتي بعد ذلك برده على هذا المثال فيقول: " فإن قيل لم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة؟ قيل: الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحیوان، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار وتحرك الرياح و يبرد الماء، ولا فاعل إلا الله عند أهل الحق والتوحيد، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل الله تعالى، كذلك الماء والنار والرياح وسائر ما يفعل، وأما العوامل التحوية فلم يقل بعملها وتأثيرها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع. (القرطبي، ١٣٦٦هـ. ١٩٤٧م، صفحة ٨٦، ٨٧)

كما نجده يرد على التحاة الذين رأوا: (أن الأصل في العمل الفعل وكل العوامل التي تشبهه محمولة عليه)، بقوله: "والعرب أمة رصينة، فكيف تشبه شيئا بشيء، وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير واردة في الفرع، و إذا فعل واحد من التحويين ذلك أنكر عليه ذلك، ولم يقبل منه قوله، وذلك أنهم

لا يقيسون الشيء على الشيء، ويحكمون بحكمه إلّا إذا كانت علّة حكم الأصل موجودة في الفرع وتوفّرت فيه فهي شرط من شروط القياس والحمل؛ وكذلك فعلوا في تشبيه الاسم بالفعل في العمل". (الملخ ح.، ٢٠٠١م، صفحة ٨٠ و ٨٢)
فهو يرفض قياس الاسم على الفعل في العمل: لأنّ العلّة وهي العمل موجودة في الفعل والاسم والحرف. (الملخ ح.، ٢٠٠١م، صفحة ٨٢)

* نماذج العامل في الكتاب عند سيبويه:

من العوامل المعنوية المتفق عليها عند البصريين الابتداء الذي من ضمن فروعه الإسناد، فنجد سيبويه عنون باباً بذلك. باب المسند و المسند إليه. حيث عرّفهما، ثمّ ساق أمثلة :
عبد الله أخوك. و هذا أخوك، وهما المسند والمسند إليه : وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر؛ حيث أسند الخبر أخوك في المثالين إلى المبتدأ. المسند.
"عبد الله" في المثال الأوّل و "هذا" في المثال الثاني. (قنبر أ.، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، صفحة ٢٣)
ثمّ يسوق سيبويه مثالا آخر ،بقوله: يذهب عبد الله، فنجده أسند الفعل إلى الفاعل وحمله عليه ، وبَيّن أهمّيته. أي الإسناد. بقوله فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء؛ فنجده صرّح بعامل الابتداء و هو عامل معنوي. (قنبر أ.، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، صفحة ٢٣)

ففي هذا المثال نجد الفعل "يذهب" عاملا لفظيا في الفاعل بعده و هو فعل مضارع فاعلها فيه "التجرّد" أمّا العامل الآخر فيه فهو قِيامه مقام الاسم فهو في موضع رفع، وكذا عامل المضارعة و هو عامل معنوي ثمّ يسوق أمثلة ممّا هو بمنزلة الابتداء في قوله: "كان عبد الله منطلقا، وليت زيدا منطلقا.
فكما سبق لنا القول بأنّ الابتداء عامل معنوي في كلا المثالين أمّا عن المثال الأوّل "كان عبد الله منطلقا" فنجده أورد عاملا لفظيا سماعيا من الأفعال الناقصة و هو "كان" و في المثال الثاني أورد عاملا لفظيا سماعيا آخر من الحروف المشبهة بالفعل و هو "ليت". (قنبر أ.، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م، صفحة ٢٤، ٢٣)

ثمّ نجده يتحدّث في باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء قائلا:

اعلم أنّ الأفعال المضارعة للأسماء لها حروف تعمل فيها وتؤثّر عليها فتنبهها ولا تعمل في الأسماء، وهي "أن" و "كي" في قولنا: أريد أن تفعل و جئتكي لكي تفعل و لن تفعل فهذه الحروف تؤثر على الفعل ولا تؤثر في الاسم رغم شبههما ومضارعتهما.
حيث عملت أن و كي ولن فيما بعدها و هي عوامل لفظية سماعية (حروف تنصب الفعل المضارع) (قنبر أ.، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، صفحة ٦)
ويذهب سيبويه إلى أنّ العامل في الصّفة من العوامل المعنويّة هو العامل في الموصوف إذا كانا كالاسم الواحد وهو يقول في باب ما جرى من الصّفات غير العمل على الاسم الأوّل إذا كان لشيء من سببه وهو ضمن التّوابع؛ نحو: مررت برجل حسن أبوه، و مررت برجل كريم أخوه؛ و إنّما أجريت هذه الصّفات على الأوّل حتّى صارت كأنّها اختصّت به لأنّك قد تضعها في موضع اسمه فيكون منصوبا أو مجرورا أو مرفوعا، مررت بالكريم أبوه، ولقيت موسّعا عليه الدّنيا، وأتاني الحسنة أخلاقه، فالذي أتاك و الذي أتيت غير صاحب الصّفة ، وقد وقع موقع اسمه وعمل فيه ما كان عاملا فيه ، ليأتي بشرح تلك الأمثلة بقوله وكأنّك قلت: مررت بالكريم ، و لقيت موسّعا عليه ، وأتاني الحسن ، فكما جرى مجرى اسمه كذلك جرى مجرى صفته. (قنبر أ.، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، صفحة ٢٢)

أيضا من العوامل المعنويّة الإضافة ؛ يرى سيبويه أنّ عامل المضاف إليه إنّما ينجر بالمضاف ، فيقول في باب الجرّ : والجرّ إنّما يكون في كلّ اسم مضاف إليه، فالمضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء : بشيء ليس باسم ولا ظرف؛ كقولنا: مررت بعبد الرحيم ، وبشيء يكون ظرفا؛ كقولنا: من فوقك، وباسم لا يكون ظرفا؛ كقولنا: هذا جدار أخيك. (قنبر أ.، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، صفحة ٤١٩ و ٤٢٠ و ٤٢١)

كذلك في باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها :وهي من العوامل اللفظية السّماعية:

نذكر منها: لمّ، و لمّا، و اللّام الّتي في الأمر، و ذلك قولك: لِيُفْعَلْ؛ حيث أنّ اللام عامل أثر على الفعل المضارع المرفوع بالابتداء وهو عامل معنوي ليصيرّه فعلا مجزوما ب"ل" ويأخذ حركة الإعراب السكون بعد الضّم ولا في النّهْي، وذلك في قولك: لا تفعل؛ فهما بمنزلة لمّ.

هذه اللام ولا للدعاء في الأمر و التهي نحو: لا يقطع الله يمينك، و ليحزك الله خيرا.

يجوز حذف هذه اللام في الشعر و تعمل مضمرة كأهم شبهوها بأن إذ أعملوها مضمرة.

فحروف الجزم لا تجزم إلا الأفعال، ولا يكون الجزم إلا في هذه الأفعال المضارعة للأسماء، كما أن الجز لا يكون إلا في الأسماء. (قنبر أ، ١٤٠٨ هـ.

١٩٨٨م، صفحة ٩٠٨)

ف نجد أن سيبويه سرد الأمثلة وعلّلها بالشروح ودقّق فيها يشرحها للطلاب من كلّ الأقطار والمبتغين لهذا العلم كأنّه يخصّ فئة غير العرب ، أو فئة متعلمي النحو الجدد و بما أن الكتاب هو أول كتاب في النحو وصل إلينا حقّ لنا القول أن سيبويه هو المعلم في ذلك كلّ.

ليأتي بعد ذلك على ذكر العامل صراحة في قوله: "هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصب و هو حال وقع فيه الفعل و ليس بمفعول و ساق مثالا لذلك: "كسوت الثوب"، "كسوت زيدا الثوب، ف "كسوت" في كلا المثالين عامل لفظي قياسي، أما في أبواب أخره يأتي على ذكرها كما يأتي "هذا باب ما يعمل عمل الفعل و لم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكّنه" (قنبر أ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، صفحة ٤٤ و ٧٢)

و باب الفاعلين و المفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يُفعل به و ما كان نحو ذلك" (قنبر أ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، صفحة ٧٣)

وهو يقصد بلفظ "يُفعل" أن "يُعمل" و "يُفعل" بفاعله "أي" أن يعمل في فاعله "ثم يقول: هذا" باب ما يُختار فيه إعمال الفعل مما يكون في المبتدأ مبنيًا عليه الفعل" (قنبر أ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، صفحة ٨٨)

كذلك "باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى وهي من العوامل السماعية، ثم "باب مالا يعمل فيه قبله من الفعل الذي يتعدّى إلى المفعول وغيره" (قنبر أ، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، صفحة ١١٨ و ٢٣٥)

و كان مطلع هذا الباب: "لأنه كلام قد عمل بعضه في بعض، هذا في الجزء الأول من الكتاب أما في الجزء الثاني فنجد ذكر بابا باسم "ما حمل على موضع العامل في الاسم و الاسم" (قنبر أ، الكتاب كتاب سيبويه، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، صفحة ٣١٥)،

و "باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل وما يقبح أن يشرك المظهر المضمر فيما عمل فيه" (قنبر أ، الكتاب كتاب سيبويه، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، صفحة ٣٧٧).

كما نجد عدّ أبوابا في الجزء الثالث من الكتاب ونذكر منها "باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها" (قنبر أ، الكتاب كتاب سيبويه، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، صفحة ٩)

و "باب ما يكون العمل فيه من اثنين" (قنبر أ، الكتاب كتاب سيبويه، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، صفحة ٢٥)

ثم "باب اشتراك الفعل في أنّ وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه أن" (قنبر أ، الكتاب كتاب سيبويه، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، صفحة ٤٦)

كذلك "باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه" وقد سبق لنا ذكره. (قنبر أ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، صفحة ٢٢)

وفيه تفصيل كثير في أبواب العمل عنده، وبذلك نقول: أنّ سيبويه يعلّل بالعمل في جلّ محطّات كتابه.

خاتمة:

- العامل درس لغوي لا ينفكّ عن النحو فهو جزء لا يتجزأ منه .
- العامل هو الذي يؤثّر في غيره .
- تتعدّد الآراء في أقدميّة العامل فهناك من يرحّج أنّه من معطيات الفلسفة اليونانية، و هناك من ربطه بمعطيات نحو السريّان و غيرها من الآراء لكن المسلم الحقّ خلق للتّفكّر و التّدبّر و بذلك يمكن أن نقول: لكل معمول عامل، و لكلّ موجود واحد، فالكون موجود، و الواحد هو الله، ولكلّ مخلوق خالق و الخالق هو الله؛ فنقول: عن العامل أنّه ذو أرومة عربية محضة.

- العامل سبب في تقويم اللسان من اللحن و بناء النحو.
- العامل أنواع: لفظي و معنوي؛ فالعامل اللفظي ظاهر و جليّ أما العامل المعنوي فعقلي استنباطي.
- حقيقة العامل أنّه قطب من أقطاب تيسير النحو لكن لا بدّ من معرفته سليقة لأنّ الطّالّاب أصبحوا يعدّونه سببا من أسباب صعوبة النحو.
- تبلورت نظريّة العامل بين القبول و الرّفص، فنجد سيبويه من المؤيّدين للعامل، كما نجد في الاتجاه المعاكس ابن مضاء القرطبي من الرّافضين للعامل حيث دعا إلى إلغاء هذه النّظريّة.
- العامل النّحوي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعليل النّحوي فنجد أنّ بعض النّحاة يعلّل بالعامل نحو: سيبويه.
- الدّعوة إلى تيسير النحو و ذلك بتلقين العامل للطّالّاب و إيضاحه و شرحه في أبسط صوّره.
- قضايا نظرية العامل كثيرة، و الإمام بها في فترة وجيزة شبه مستحيل لأنّه يحيط بالنحو العربي كلّ، لذلك على القائمين بوضع مناهج التّدرّس، إدراج نظرية العامل مع بداية تدريس النحو العربي لا للتّعقيد، و إنّما بغية التّيسير، و محاولة عرض العامل عرضاً مبسّطا، لما له من أهميّة في تفسير علامات الإعراب.
- العامل تلك القرينة الّتي تهدي المتكلّم إلى العلامة الإعرابية المطلوبة، و الضّبط الصّحيح.

قائمة المصادر و المراجع :

- ابن مضاء القرطبي. (١٣٦٦هـ - ١٩٤٧م). كتاب الرّد على النّحاة. (صفحة ٨٥). القاهرة - مصر: دار الفكر العربي.
- أبو الحسن أحمد بن فارس. (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م). مجمل اللّغة. تح: زهير عبد المحسن سلطان، (صفحة ج ٣، ص ٨٥٩). بيروت - لبنان : مؤسّسة الرّسالة.
- أبو الحسن أحمد بن فارس. (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م). معجم مقاييس اللّغة. تح: عبد السلام هارون، (صفحة ج ٥، ص ٤٠٣). بيروت - لبنان: دار الفكر.
- أبو الفتح عثمان ابن جنيّ. (١٩٧٨م). الخصائص. (صفحة ج ١، ص ٣٤). بيروت - لبنان: دار الهدى.
- أبو القاسم جار الله الزمخشري. (١٤١٩هـ - ١٩٩١م). أساس البلاغة. (صفحة ج ١، ص ٦٧٨، ٦٧٩). بيروت - لبنان: دار الكتب العلميّة.
- أبو بشر عمر عثمان بن قنبر. (د - ت). كتاب سيبويه. تأليف شوقي ضيف، أخذ: عن المدارس النّحويّة (صفحة ٦٣). القاهرة - مصر: دار المعارف.
- أبو بشر عمر عثمان بن قنبر. (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م). كتاب سيبويه. (صفحة ج ١، ص ١٣). القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م). كتاب سيبويه. (صفحة ٣١٥). القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.
- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م). كتاب سيبويه. (صفحة ٩). القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.
- أبو بكر محمد بن دريد. (١٣٤٥هـ - ١٩٢٦م). جمهرة اللّغة. (صفحة ٥٩). بيروت - لبنان: دار صادر.
- أبو عبد الرّحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي. (د.ت). العين. بيروت - لبنان: دار و مكتبة لبنان.
- أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى. (د - ت). تهذيب اللّغة. تأليف تح: عبد الله دريش، (صفحة ج ٥، ص ٢٥٢). القاهرة - مصر: الدّار المصريّة.

- أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م). كتاب سيبويه. تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (صفحة ٢٣). القاهرة - مصر: مكتبة الخانجي.
- أحمد مختار عمر. (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م). معجم اللغة العربية المعاصرة. (صفحة ٢١٨٠). مصر - القاهرة: عالم الكتب.
- أنور راكان شلال. (/ يناير - صفر، ٢٠١٤م - ١٤٣٥هـ). العامل النحوي بين ابن مضاء النحوي والمحدثين. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، صفحة ٤٧، ٤٦.
- جبران مسعود. (١٩٩٢م). معجم الرائد. (صفحة ص ٥٣٦). دب: دار العلم للملايين.
- جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور. (د - ت). لسان العرب. (صفحة ج ١١، ص ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤). بيروت - لبنان: دار صادر.
- حسن خميس الملق. (٢٠٠١م). نظرية الأصل و الفرع في النحو العربي. (صفحة ٨٠ و ٨٢). عمان - الأردن: الشروق.
- حسن خميس سعيد الملق. (٢٠٠٠م). نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. (صفحة ص ١٤٧). عمان - الأردن: دار الشروق.
- سراج الملة و الدين السكاكي. (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م). مفاتيح العلوم. (صفحة ص ١٦). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- شوقي ضيف. (د - ت). المدارس النحوية. تأليف شوقي ضيف، المدارس النحوية (صفحة ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٠). القاهرة - مصر: دار المعارف.
- طاهر بن أحمد بن بابشاذ. (١٩٧٧م). شرح المقدمة المحسبة. (صفحة ج ٢، ص ٣٤٤). الكويت: المطبعة العصرية بالكويت.
- عبد الرؤوف المناوي. (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م). التوقيف على مهمات التعاريف. (صفحة ص ٣٤). القاهرة - مصر: عالم الكتب.
- عبد القاهر الجرجاني. (د - ت). العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية. (صفحة ص ٨٥). القاهرة - مصر: دار المعارف.
- عبد القاهر الجرجاني. (د - ت). العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية. (صفحة ص ٧٣). القاهرة - مصر: دار المعارف.
- عزيزة فؤال بابتي. (١٠١٣هـ - ١٩٩٢م). المعجم المفصل في النحو العربي. (صفحة ٢٦٢). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية.
- علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني. (٢٠٠٤م). معجم التعريفات. (صفحة ١٢٢). القاهرة - مصر: دار الفضيلة.
- فاضل صالح السامرائي. (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م). أبو البركات الأنباري و دراساته النحوية. (صفحة ٢٥٩). بغداد - العراق: دار الرسالة.
- فهيمي النجار. (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م). خلاصة عوامل النحو المائة. (صفحة ص ٨، ٧، ٦، ٥). الرياض السعودية: مكتبة الملك فهد.
- مجد الدين بن محمد الفيروز آبادي. (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م). القاموس المحيط. (صفحة ١٠٣٦). مؤسسة الرسالة.
- محمد أمين جاد الضميدات. (٢٠٠٥م). العوامل المعنوية في النحو العربي. (صفحة ص ١٢، ١١). إربد - الأردن: جامعة اليرموك.
- محمد سمير نجيب اللبدي. (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). معجم المصطلحات النحوية و الصرفية. (صفحة ص ١٦١ و ص ١٩٥). بيروت - لبنان: مؤسسة الرسالة.
- محمد سمير نجيب اللبدي. (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م). معجم المصطلحات النحوية و الصرفية. (صفحة ص ١٦٠). بيروت - لبنان: دار الفرقان ومؤسسة الرسالة.
- مصطفى بن حمزة. (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م). نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيلية و ترتيبية". (صفحة ١٤١). الرباط - المغرب: جامعة محمد الخامس.

وليد عاطف الأنصاري. (٥١٤٣٥ - ٢٠١٤م). نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا. (صفحة ص٤٧). إربد الأردن: دار الكتاب الثقافي.

وليد عاطف الأنصاري. (٥١٤٣٥ - ٢٠١٤م). نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا. (صفحة ١١، ١٠). إربد الأردن: دار الكتاب الثقافي .